قضايا سياسية

اسم المقال: مقومات ومحددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003 (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: أ.م.د. نهرين جواد شرقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1361
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مقومات ومحددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003 (دراسة تحليلية)[▽]

Elements and determinants of Iraqi-Saudi relations after 2003 ((analytical study

أ.م. د نهرين جواد شرقي *

Nahrain Jawad Sharqi

الملخص :

ان تاريخ العلاقات العراقية السعودية كان دوماً تحيطه الشكوك المتبادلة والصراع اكثر من علاقات تقوم على اساس التفاهم المشترك المفيد في تنمية العلاقات بين دولتين جارتين مسلمتين وعربيتين تربطهما روابط تاريخية عريقة الجذور وامتدادات جامعة، حيث ان العلاقات العراقية السعودية منذ تأسيس الدولتين – العراقية عام 1921 والسعودية عام 1932– ولحد عام 2003 اتسمت بعدم الاستقرار، وكان الشك والريبة والحذر الاطار الرئيسي لتلك العلاقات. وقد اتسمت الفترة الممتدة من عام 2003 ولغاية عام 2014، بالابتعاد السعودي عن العراق، ولم تسفر هذه المرحلة إلا عن تبادل مستمر للاتهامات بين الدولتين. بعد عام 2014 – مع تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء – اتسمت علاقات البلدين بالتعاون والتقارب وانتهاج سياسات تصفير المشاكل. لذلك، يمكن القول انه خلال هذه الفترة – منذ عام 2003 والى يومنا هذا – كان هناك العديد من المحددات والمقومات التي اثرت بشكل كبير على علاقات البلدين، واطرت تلك العلاقات بالشكل الذي هي عليه اليوم.

الكلمات المفتاحية :العلاقات ، العوامل ، العراقية ، المملكة العربية السعودية .

Abstract:

The history of Iraqi-Saudi relations has always been surrounded by mutual doubts and conflict, more than relations based on a common understanding useful in developing relations between two neighboring Muslim and Arab countries that have deep-rooted historical ties and comprehensive extensions, as the Iraqi-Saudi relations since the establishment of the two states - Iraq in 1921 and Saudi Arabia in 1921 1932- Until 2003, it was

[▽] تاريخ الاستلام : 19 /2022/9 ، تاريخ القبول :2022/10/25 ، تاريخ النشر : 2022/12/30
* فرع الدراسات الدولية / كلية العلوم السياسية جامعة بغداد : nah.ren@yahoo.com

characterized by instability, , suspicion, and caution. The period from 2003 to 2014 was characterized by Saudi distancing from Iraq, and this stage only resulted in a continuous exchange of accusations between the two countries. After 2014 – with Haider al-Abadi assuming the premiership – the two countries' relations were characterized by cooperation, rapprochement, and the adoption of zero-problem policies. Therefore, it can be said that during this period – from 2003 to the present day – there were many determinants and elements that greatly affected the relations of the two countries, and framed those relations as they are today.

Key Words: Relations, Factors, Iraqi, Saudi Arabia.

المقدمة

يعد التقارب العراقي السعودي واحد من اكثر الموضوعات تعقيداً وثقلاً لما له من ارث تراكمي تاريخي قديم بين البلدين قائم على اسس ومرجعيات متضاربة، اذ ان مقتربات هذه العلاقة تفضي بالنتيجة الى وجود اكثر من باعث ومؤثر يدخل كمعطى في صياغة السلوك السياسي الخارجي للبلدين. فتارة كانت الاستقطابات الدولية هي المعطى الرئيس في صياغة المواقف بين البلدين، وتارة اخرى تمثل الاستقطابات الايديولوجية الجيوسياسية ذات الدلالات الاقليمية المذهبية درباً من دروب الصراع وباعثاً من بواعثه المستدامة. بيد ان الثابت في طبيعة العلاقات بين البلدين هو سمة عدم الاستقرار الدائم وعدم القدرة على خلق توازن طبيعي دون ان يكون مصحوب بريبة وحذر وشكوك متبادلة، الامر الذي انعكس بشكل كبير على سلوك البلدين الخارجي حيال بعضهما وحيال القضايا الاقليمية والدولية التي يشتركان بإدارتها.

ومنذ اكثر من ثلاثين عام خلت، لم تعرف العلاقة نوعاً من البراغماتية العقلانية القادرة على تجاوز هواجس الشك بين الطرفين وتغليب لغة المصالح المشتركة، اذ اتسمت العلاقة بمختلف مراحلها الزمنية على سرعتها الشديدة نحو التقارب التكتيكي المؤقت والمحدود وسرعتها الفائقة على التباعد بعد انقضاء ضرورات التقارب بين البلدين، اذ لم يتمكن الطرفان من خلق ارضية مشتركة تكون على نسق واحد لمدة مقتنعة، فدائما ما كانت العلاقة متشنجة مضطربة مقطوعة مستقرة بشكل نسبي سلبي.

وبعد تغيير النظام السياسي في العراق في عام 2003، شهدت العلاقات العراقية السعودية مرحلتين رئيسيتين، **المرحلة الاولى** هي منذ عام 2003 حتى عام 2014، وقد تميزت هذه المرحلة بتوتر العلاقات بين البلدين وتبادل مستمر للاتهامات بين الدولتين بين دعم الإرهاب والتموضع الإيراني. **المرحلة الثانية** منذ عام 2014 التي بدأت مع تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء في العراق في سبتمبر (ايلول) 2014 ، فتحول موقف البلدين تجاه بعضهما في ذات الوقت، وتحول الخطاب الرسمي العراقي نحو دبلوماسية أكثر مرونة مع دول الجوار اتسمت برغبة العبادي في إعادة بناء علاقات العراق مع محيطه العربي، إضافة الى تغير الاستراتيجية التي اتبعتها المملكة تجاه العراق، فتراجعت التوترات في العلاقات بين الرياض وبغداد ورحبت الحكومة السعودية بالعبادي رئيسًا للوزراء وأرسلت تهنئة للحكومة الجديدة، واتسمت هذه الفترة بانخفاض التوترات في العلاقات الثنائية بين البلدين، واستؤنفت الزيارات الرسمية بين البلدين بعد قطيعة دامت اكثر من 25 عاماً.

اشكالية البحث : تتمحور اشكالية البحث في الاجابة على التساؤلات الآتية :

1. ما هي مقومات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003؟
2. ما هي محددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003؟
3. ما هو مستقبل العلاقات العراقية السعودية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : على الرغم من وجود العديد من المؤثرات الداخلية والاقليمية والدولية التي لعبت دورا في صياغة شكل وطبيعة العلاقات بين البلدين وبالتحديد بعد عام 2003، الا ان التعاون المشترك المصالح المشتركة فيما بين البلدين لها دورا فاعلا في تطور العلاقة وتجنب المشكلات السابقة .

منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي ،والمنهج التحليلي ،والمنهج الاستشرافي المستقبلي.

أولاً_ مقومات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003

ساهمت مجموعة من المقومات في تعزيز العلاقات العراقية السعودية وكان لها تأثير ايجابي ملحوظ في تطور مستوى التواصل والتعاون بين البلدين. ولعل ابرز تلك المقومات الآتي:

1- المستوى السياسي: فقد رحبت السعودية بتغيير نظام صدام حسين، الذي كان يشكل تهديداً اقليمياً، الا انه في الوقت نفسه، ادركت القيادات السعودية ان التغيير الذي حصل في العراق هو بمثابة بداية لتغيير كافة الانظمة السياسية في المنطقة، واعادة ترتيب المنطقة وفق الرؤيا الامريكية. الامر الذي

حدا بالسعودية الى استشعار الخطر على نظامها السياسي ووحدتها الوطنية مما دفعها الى ان انتهاج سياسة ذات اربعة جوانب تجاه العراق[1]:

أ. مساعدة العراق على التعافي بسرعة من اثار الاحتلال بغية الاسراع بخروج الاخير من العراق.

ب. محاولة منع انزلاق العراق في حرب اهلية عن طريق مبادرات المصالحة الوطنية العديدة التي ايدتها السعودية.

ج. محاولة اعادة التوازن الى العملية السياسية العراقية وطبيعة النظام السياسي العراقي عن طريق السعي لزيادة دور السنة في العملية السياسية وتنبيه الحكومة الى خطورة النفوذ الايراني في العراق ولأجل هذا امتنعت عن استقبال رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي في ايلول 2007 على الرغم من استقبالها له في زيارة سابقة، كنوع من التعبير عن عدم الرضا عن سياسة الحكومة العراقية انذاك.

د. تأييد تجربة مجالس الصحوات التي انشئت في بعض المدن العراقية لمحاربة القاعدة.

وبالمقابل رحبت دول الخليج باول زيارة قام بها رئيس جمهورية العراق الاسبق غازي عجيل الياو لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الثاني من عام 2005. حيث قامت وزارة الخارجية العراقية بتفعيل دورها في المجال الخارجي للتعامل على المستويين الاقليمي والدولي، وهو الامر الذي اكده وزير الخارجية العراقي الاسبق (هوشيار زيباري) عندما قال: "نحن نكن تقديرا كبيرا لقيادة المملكة العربية السعودية وللأمير سعود الفيصل وما طرحه مجموعة مخاوف ناقشناه فيها بطريقة مباشرة وبحوار صريح وواضح"[2].

ثم رعت المملكة مؤتمر مكة للمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية والتعصب الديني الذي انبثقت عنه وثيقة مكة التي حرمت سفك الدم العراقي ودعت الى وقف الاقتتال الطائفي، وكذلك تأييدها لوثيقة العهد الدولي في 28 تموز 2006، ثم حضور اجتماع شرم الشيخ في العام 2007 الذي ركز على ضرورة تطبيق ما جاء في العهد الدولي حول العراق الذي ركز على مسالتي الديون والاعمار[3].

---

[1] الجعفري يسعى للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، صحيفة الزمان، العدد 1595، 2003/8/28.

[2] قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، مركز دراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد، 2008، ص98.

[3] قحطان الخفاجي، السلوك السياسي السعودي تجاه العراق بين ادراكين، موقع الجزيرة الالكتروني.
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/8/15/

وبعد تنامي الإرهاب وتنظيم ما يسمى بـ"داعش" بعد حزيران 2014، وسيطرته على مناطق واسعة في العراق وسوريا، تشكل تحالف دولي بإدارة أميركا وكانت السعودية أحد أطرافه المشاركة. وأخذ التحالف الدولي على عاتقه محاربة الإرهاب بالتنسيق مع العراق، فكان ذلك أحد المتغيرات التي مهدت لنوع من التفاهم –ولو كان شكليا– بين العراق والسعودية، وإن جاء ضمن تفاهمات متفاوتة المستوى مع أطراف التحالف[1].

وقد شهدت العلاقات العراقية السعودية انفراجاً ملحوظاً بعد تسلم حيدر العبادي رئاسة الوزراء، اذ زار الرئيس العراقي السابق فؤاد معصوم برفقة وزيري الخارجية والداخلية السابقين المملكة العربية السعودية في نوفمبر تشرين الثاني 2014. وفي إطار المحادثات في الرياض، التقى الرئيس معصوم الملك سلمان وأتيحت له الفرصة لمناقشة إصلاح العلاقات بين البلدين، علاوة على ذلك، دعت حكومة الرياض رئيس الوزراء العبادي إلى زيارة المملكة العربية السعودية في مارس آذار 2015 في الوقت الذي قررت فيه الحكومة السعودية استعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بفتح قنوات الحوار مع الحكومة الجديدة. كماعينت السعودية في عام 2015 وزير الدولة لشؤون الخليج ثامر السبهان سفيرا لها في العراق، وفي شباط 2017 قام وزير الخارجية السعودي عادل الجبر بزيارة إلى العراق، ممهدا الطريق لمزيد من الزيارات بين مسؤولي البلدين. من ثم التقى ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز برئيس الوزراء العراقي السابق حيد العبادي في آذار 2017 على هامش القمة العربية التي عقدت في الاردن. تبع ذلك، زيارة حيدر العبادي للسعودية في حزيران 2017 وتم الاتفاق خلال الزيارة على تأسيس مجلس تنسيقي بينهما لتطوير علاقات البلدين. وفي آب 2017 اتفق البلدان على إعادة فتح معبر عرعر البري بينهما بعد 27 عام من إغلاقه. كما تم الاتفاق بين البلدين على استئناف الرحلات الجوية بين عدداً من المدن السعودية والعراقية، وحطت أول طائرة ركاب سعودية في مطار بغداد في 18 تشرين الأول 2017، وهي الأولى منذ 27 عاما. فضلاً عن ان زيارة العبادي للسعودية في تشرين الأول 2017 جاءت تتويجا لمسيرة علاقات البلدين التي تشهد تحسنا ملموسا[2].

---

[1] العلاقات العراقية السعودية من القطيعة الى التحسن المضطرد، بي بي سي، 23 تشرين الاول 2017.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41725162

[2] خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد اربعة والاربعون، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد،2010 ، ص 86.

2-المستوى الاقتصادي: اتجهت الحكومة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ باتجاه تدعيم مسالة التعاون وفق مبدا المصلحة العراقية، فلأجل ان يخرج العراق من الدائرة المغلقة ويوسع تعاونه في المجال الاقتصادي مع دول الجوار وخاصة المملكة العربية السعودية اقدمت الحكومة العراقية على اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ لأجل تشجيع الاستثمار الاجنبي داخل العراق. اذ حاول الجانب العراقي تأطير سياسته تجاه السعودية باطر اقتصادية لتوسيع تعاونه الاني والمستقبلي.

وخلال قمة الرياض التي عقدت في اذار ٢٠٠٧ تمت الكثير من اللقاءات بين المسؤولين في وزارة التجارة العراقية والجانب السعودي لأجل الغاء الديون المترتبة على العراق، ابدت الرياض تجاوبها واستعدادها لعقد مفاوضات ثنائية مع تعهد المسؤولين السعوديين بالاستثمار الصناعي والتجاري في المناطق الامنة وداخل المناطق المحاذية للحدود بين البلدين كالسماوة والانبار. وقد اعطى هذا التجاوب السعودي مع الجانب العراقي الحكومة العراقية حافزا لأجل الاعلان عن خططها الاقتصادية ولاسيما فيما يخص تعاونها مع السعودية ومنها الخطة التي تخص اعادة العمل بخط انابيب جنوبي يمر عبر السعودية الى البحر الاحمر وبطاقة انتاجية تبلغ (١،٦) مليون برميل يومياً[1].

في السياق نفسه، شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية السعودية تحسناً ملحوظاً بعد عام 2017، خصوصاً بعد زيارة رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي الى السعودية بدعوة من الملك سلمان في 19 حزيران 2017، وكان الهدف من الزيارة حسب ما ذُكر هو تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات الاقتصادية، والتجارية، والحدود، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، وتبادل المصالح[2].

وفي 23 اكتوبر من العام 2017، وخلال الدورة الـ 44 لمعرض بغداد الدولي، أكد مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية المهندس هاشم حاتم، مشاركة المملكة العربية السعودية بجناح رسمي ضخم ضم أكثر من 60 شركة في مختلف الاختصاصات بعد انقطاع طويل[3]. وتعليقاً على

---

[1] محمد جاسم محمد، التقارب السعودي مع العراق وأثره على العلاقات العراقية مع إيران، مركز الفرات، 2017/9/14.
http://fcdrs.com/polotics/894

[2] شجاع البقمي، السعودية والعراق: مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية، الشرق الاوسط، 23 اكتوبر 2017.
https://aawsat.com/home/article/1060766/

[3] تقرير بريطاني: السعودية تستخدم القوة الناعمة في العراق وتشعر ايران بالقلق، السومرية نيوز، 9 اذار 2018.
https://alsumaria.tv/news/

هذه التطورات الاقتصادية بين البلدين، نشرت مجلة "**الإيكونومست**" البريطانية، تقريرا تناول العلاقات الاقتصادية السعودية العراقية واستثمارات السعوديين في العراق، ومدى تأثيرها على علاقات بغداد مع الجارة الشرقية طهران. اذ جاء في التقرير "إن الصراع الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران دخل مرحلة جديدة، حيث بدأت الرياض في استخدام قوتها الناعمة بالعراق ما أشعر طهران بشيء من القلق". وتابعت المجلة البريطانية في تقريرها "أن الشركات السعودية بدأت في افتتاح مكاتب لها في بغداد، ومن بينها شركة **SABIC** عملاق البتروكيماويات". وذكر التقرير الرعاية السعودية والولايات المتحدة الامريكية لمؤتمر الكويت لإعادة اعمار العراق، وتعهد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، بتقديم نحو مليار دولار إلى بغداد كقروض إلى جانب 500 مليون دولار من أجل إعادة بناء العراق بعد مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش[1].

جدول رقم 1

يوضح حجم التبادل التجاري بين السعودية والعراق "مليون ريال

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
2010	1،905	4	1،905
2011	2،182	1	2،183
2012	2،031	7	2،037
2013	2،935	6	2،931
2014	3،435	5	3،440
2015	1،841	10	1،851
2016	2،264	23	2،287
2017	3،969	30	3،999
2018	4،259	44	4،304
2019	2،946	26	2،972

المصدر : الهيئة العامة للاحصاء ، التبادل التجاري ، احصاءات التجارة الخارجية ،2019،ص29 .

www.stats.gov.sa

[1] فكري رستم عبدالمجيد، الصراع في الشرق الاوسط، ط1، مكتبة النيل، الاسكندرية، 2013، ص.37-39.

ثانياً– محددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003

كان هناك الكثير من المحددات (السياسية، الامنية) التي لعبت دوراً كبيراً في تأطير العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003، والتي سنتناولها تباعاً في هذا المبحث.

فيما يخص المحددات السياسية، لم تتوصل الدول الاقليمية بعد عام 2003 الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق، وظهر التباين في المواقف عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولاً، وثانياً، وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية، اما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية، وثالثاً، ادى الاضطراب في الرؤية السياسية والاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة، ولعل ابرز مثال على هذا الامر هو المملكة العربية السعودية وسياساتها تجاه العراق في تلك المرحلة[1].

فالموقف السياسي السعودي تجاه العراق بعد عام 2003 بدى هامشياً خاصة انها كانت تشكل جزءاً وليس الكل ضمن الموقف العربي لمعالجة الازمات العراقية، فكانت السعودية احد اعضاء اللجنة الوزارية الثمانية التي شكلتها الجامعة العربية في اب 2003 لمتابعة المسألة العراقية[2].

كما انها تضامنت مع دول المنطقة عندما تم اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي خلال المؤتمر الثامن في اسطنبول في ايار 2005 لضبط الحدود مع العراق ودعم العراقيين من خلال عدم التدخل في شؤونهم الداخلية. فوجهة النظر السعودية انطلقت من اساس رئيس وهو ضرورة سعي الولايات المتحدة وايران لأجراء تسوية في العراق. وهذه اللجنة اجتمعت ايضاً في شهر ايلول 2005 مؤكدة على وجود دور عربي لتحقيق المصالحة الوطنية بين اطياف الشعب العراقي[3].

لكن ما كان يوتر العلاقات ويجعل رد الفعل العراقي في بعض الاحيان شديداً تجاه السعودية هو الاتهامات التي كانت توجه من قبل جهات معينة في السعودية نحو عدداً من المسؤولين العراقيين وبعض قيادات الاحزاب العراقية، والتي كانت تتضمن تدخل ايران في الشأن الداخلي العراقي(4). اذ رات السعودية ان تغيير النظام السياسي في العراق في عام 2003، انطوى على ظهور قوى سياسية مقربة من

---

[1] تكونت هذه اللجنة من (مصر، السعودية، الاردن، قطر، تونس، الكويت)، للمزيد من المعلومات ينظر: لجنة عربية مصغرة تضم الاردن لملاحقة الملف العراقي، صحيفة الدستور، الاردن، 6 اب 2003.

https://www.addustour.com/articles/378632

[2] خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص83.

[3] قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص97.

ايران – من وجهة نظر السعودية – واصبح لها اليد الطولى في الوضع السياسي العراقي. وقد تبع ذلك موجة من الاتهامات للدول العربية بالوقوف وراء ما يعانيه العراق من مصاعب سياسية وامنية واقتصادية لا سيما سوريا والسعودية[1].

وتلك الاتهامات جاءت في احدى الصحف السعودية، ومنها صحيفة (الرياض)، عندما قامت بتوجيه اتهاماتها في اب 2005 الى احد المسؤولين العراقيين بدعوته الى اقامة اقليم فيدرالي للشيعة، فاعتبرت الصحيفة ان ذلك ينذر بمزيد من التفتيت الداخلي للعراق[2].

وما زاد الامر سوءاً، هو مقاطعة العرب السنة للانتخابات التي جرت في كانون الثاني 2005، الامر الذي قاد الى وصول التحالف الشيعي – الكردي الى الحكم واستبعاد العرب السنة منه بسبب رفضهم التعامل مع الاحتلال واصرارهم على ضرورة جدولة الانسحاب الامريكي قبل دخولهم الى العملية السياسية وهو ما ادى الى استبعادهم منها رغم اشتراكهم في انتخابات 15 كانون الاول 2005.

من هنا وجدت السعودية نفسها في موقف حرج، فبالرغم من تأييد السعودية لتغيير نظام صدام حسين – وان لم تشترك فعليا ولم توفر التسهيلات اللوجستية للاحتلال – لكنها من ناحية اخرى لم تكن تتصور ان يؤدي الاحتلال الى رغبة امريكية في تغيير كافة انظمة الشرق الاوسط الاستبدادية واعادة ترتيب اوضاع المنطقة من جهة، ولم تكن تتصور ان يؤدي سقوط النظام السابق في العراق الى بروز موجة من العداء تجاه السعودية وهيمنة ايرانية على اوضاع المنطقة[3].

لذلك بدت السعودية مترددة ولمرات عديدة، من ارسال ممثلين دبلوماسيين الى العراق بحجة تدهور الوضع الامني داخله ، وانشئت جدار عازل يمتد لمسافات متقطعة على الحدود العراقية بحجة منع تسلل العناصر المسلحة ووصول الاموال الى الجماعات المسلحة. اذ ذكرت صحيفة التايمز الامريكية في منتصف ايلول 2006، ان السعودية خصصت مبلغة سبعة مليارات دولار كمرحلة اولى لبناء الجدار الذي سيحاط بأسيجة ذات مواصفات عالية من التحسس الالكتروني ومزود بممرات رملية دقيقة[4].

---

[1] خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص83.

[2] قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص97.

[3] خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص 83.

[4] ورشان نوري السمير، وقائع مؤتمر ايران والعالم العربي: رؤية ومحطات، نقلاً عن ورقة اعمال المؤتمر، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2015، ص11.

وكانت العلاقات بين البلدين في نوع من التوتر ولاسيما بعد وصول نوري المالكي الى سدة الحكم في العراق في عام 2006 وبقاءه لدورتين متتاليتين في الحكم. اذ كان العراق يدور في فلك واتجاه شرقي الجانب، وكان هذا الفلك متمثل في القطب الاقليمي الشرق اوسطي الايراني المتنامي المحاصر دولياً واستراتيجياً، الامر الذي ادى الى ان ينتهج العراق في سياسته اسلوب احادي الجانب في العلاقات مع ايران، فالرؤية العراقية هنا كانت نابعة من التصور الايديولوجي الضيق لرئيس الوزراء السابق للحكومة العراقية عموما، وهي غير شاملة للدولة العراقية، من ثم ربط حل الامور تقريبا داخل الدول بـ أيران، مع غياب واضح جداً لتصور عراقي حر وشامل لكافة شؤون العراق الخارجية[1].

وبالتأكيد لم يرضي هذا الفعل السعودية كدولة لديها مخاوف كبيرة سواء كانت ايديولوجية او عسكرية من العراق ومن يقف وراء العراق ايران بعد عام 2003، فضلا عن عدم قدرة السعودية على انتاج مشروع جامع وبلورة رؤية واضحة للتعامل مع العراق في تلك المرحلة. كل هذه الارهاصات صار ثمنها نشوء وتطور وارتفاع موجات الصراع السعودي – الايراني على ارض العراق، ومن ثم انعكس هذا الصراع على توجهات الحكومة العراقية انذاك بقيادة المالكي، تجاه السعودية. اذ بشكل واضح وملحوظ كان العراق يسير في اتجاهات غير طبيعية في علاقاته الاقليمية مع الطرفين السعودي والايراني، مما ادى الى انهيار العلاقات العراقية السعودية، خصوصاً بعد تبادل الاتهامات بين الطرفين تتعلق بالقضايا الامنية والعسكرية وبخروقات السيادة ودعم الارهاب[2]. وهذا لا يعني ان للسعودية نوايا حسنة تجاه العراق، وهي راغبة بإقامة علاقات حسنة معه بقدر ما ان السعودية كانت تنظر الى الدولة العراقية انذاك على انها دولة مذهبية لا يمكن تقريبا التعاون معها لمدة طويلة الا لأغراض تكتيكية منفعية برغماتية، و في شؤون العلاقات العراقية السعودية نرى ان التدهور الذي حصل في تلك الفترة 2003 الى 2014 كان بسبب السياسات المذهبية الضيقة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، بالإضافة الى ان السعودية كدولة كانت سياستها الخارجية تجاه العراق مرتكزة الى منطلقات دينية – مذهبية ضيقة، فكانت في كثير من الاحيان وبسبب انتماءاتها المذهبية تعمل على افشال اي مباحثات واتفاقيات مع العراق، لذا من الطبيعي ان يكون هناك علاقات سيئة للغاية بين طرفين متضادين مذهبياً[3].

---

[1] ورشان نوري السمير ، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[2] علي عبدالعال، اشكالية فهم العلاقات العراقية السعودية، ط1، مؤسسة عبدالعزيز المكرن، الرياض، 2012، ص48.

[3] المالكي: العلاقات مع السعودية لم ولن تتغير نهائيا رغم جميع المحاولات، السومرية نيوز، السبت 2 ايار 2009. https://www.alsumaria.tv/news/132785/

اذ في حديث لصحيفة الرأي الكويتية، قال المالكي: "ان العلاقات مع السعودية لم ولن تتغير نهائيا رغم كل المحاولات لأنها طموحة وتريد ان يكون لها دور سياسي في المنطقة"، مبينا أن "هذا الامر غير مقبول لأننا نرفض ان تختزل القرار العربي مثلما اختزلت القرار الخليجي وهذا طبعا سيجرها للصدام معنا ومع إيران وسوريا[1]". وقد استمر هذا التأزم في العلاقات العراقية السعودية لغاية عام 2014، عندما تولى حيدر العبادي منصب رئيس الوزراء.

اما فيما يخص المحددات الامنية للعلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003، فمن الجدير بالذكر، بانه لم يكن هناك صراع ايديولوجي مذهبي عراقي سعودي قبل عام 2003، وذلك لان الصراع الايديولوجي كان اقتصادي بحت بين قطبين رئيسيين اشتراكي ورأسمالي، وجل الاستقطابات الاقليمية كانت تتجلى في هذا المسار، فالعراق الاشتراكي كان يدور في الفلك السوفياتي، بينما السعودية الرأسمالية التي بدأت بخصخصة قطاعات كبيرة صارت تدور في الفلك الرأسمالي الامريكي، اذ ان تجليات الاستقطاب الايديولوجي كانت نابعة من مدارس الاقتصادي الدولية السائدة في تلك المرحلة، بيد ان انهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم انهيار المنظومة الاشتراكية العالمية، ادى بدوره تدريجياً الى انهيار قوى اقليمية اخرى كانت تنتهج نهجاً اشتراكياً، وكان العراق احد اهم هذه القوى، لاسيما بعد احتلاله عام 2003، ليتحول بذلك الصراع بين العراق والسعودية من صراع مدارس اقتصادية وزعامات واستقطابات دولية لقوى اقليمية الى صراع فكري أيديولوجي لاسيما بعد وصول الاسلام السياسي الشيعي العراقي الى سدة الحكم في العراق، وارتباطه بشكل جزئي بإيران، ليتجلى هذا الصراع على شكل صدام ايديولوجي فكري مذهبي بعد عام 2003، القى بضلاله على الوضع الامني لكلا البلدين[2].

اذ تجسدت المخاوف الامنية السعودية من عراق بعد 2003، برفض وجود دولة عراقية – يحكمها الاسلام السياسي الشيعي – بالقرب من حدودها، لان هذا الامر سيكون بمثابة تهديد استراتيجي يحرض باتجاه تشجيع الاقليات الشيعة في السعودية والدول الخليجية على المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي[3].

المعضلة الامنية الاخرى التي واجهت العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003، هو ان تغيير النظام السياسي في العراق في عام 2003 ادى الى ايجاد نوع من التغذية الرجعية لسياسة المحاور

---

[1] شفيق سالم، العلاقات العربية – العربية: محددات ومشكلات وافاق المستقبل، ط1، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2014، ص.ص38-41.

[2] اشرف سعد العيسوي، قراءة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في امن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص.ص 100-104.

[3] المصدر نفسه، ص 71.

الجديدة التي تشهدها المنطقة، بين قوى الاعتدال – وفق الوصف الامريكي– وقوى التشدد[1]. الامر الذي انعكس على طبيعة العلاقات العراقية السعودية بشكل ملحوظ من خلال اصطفاف تركيا ودول الخليج بقيادة السعودية من جهة، والعراق وايران وسوريا من جهة اخرى.

ولما كانت الاحزاب الاسلامية السنية في العراق في طور النشأة والتبلور بعد عام 2003، استطاعت تركيا ان تستقطب هذه الاحزاب وان تدعم وتمول جزءاً منها لكي تسيطر على عملية اتخاذ القرار داخلها وتامين المصالح التركية داخل العراق، ليصبح بذلك العراق ساحة رئيسية للنفوذين الاقليميين الايراني والتركي، الامر الذي انعكس على عدم قدرة السعودية في تحديد نفوذ لها داخل مراكز صناعة السياسة والقرار في العراق. وبعد تنامي دور العنف والارهاب، لاسيما من قبل تنظم القاعدة، اخذت الحكومات العراقية بعد عام 2003 تبادر باتهام السعودية بصورة مباشرة على ان الاخيرة تمول الارهاب مالياً وتغذيه فكرياً وتمده لوجستياً بالمقاتلين عبر تفريغ سجونها من الارهابيين الذين تعتقلهم داخل السعودية، فضلا عن تسهيل مرور من يريد الذهاب للقتال في العراق الى جانب الضخ الفكري – الاعلامي الكبير الذي اضاف بعداً جديداً للصراع بعد تطور مفهوم الاعلام الفضائي الاقليمي وادواره المؤثرة[2].

في استطلاع للراي العام الذي اجري في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في العام 2007 اشار الى 25% من المستجوبين ان سوريا تقف وراء العنف في العراقي وان 20% منهم الى السعودية، في حين اشار الى 43% منهم الى ايران[3].

وفي اكثر من مناسبة، حملت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 الى عام 2014، السعودية مسؤولية الدعم المادي الذي تحصل عليه الجماعات الإرهابية وجرائهما التي رأت أنها تصل إلى حد الإبادة الجماعية، واعتبرت أن موقف الرياض من هذا الامر هو بمثابة نوع من المهادنة للإرهاب.

فضلا عن ذلك ، مثل الانقسام المذهبي وعدم الاستقرار الأمني في العراق، تحديا جديا لأمن منطقة الخليج بصفة عامة، والأمن السعودي على وجه الخصوص. وهذا ما جعل الأمير تركي الفيصل ال سعود – مسئول جهاز الاستخبارات السعودية السابق –يؤكد أن العراق يمثل أزمة رئيسية في الشرق الأوسط، سواء بالنسبة إلى دول الخليج العربي أو إلى اللاعبين الآخرين في المنطقة وما وراءها. واقترح

---

[1] فكري رستم عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره ، ص38.

[2] المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، احتمالات الحرب الاهلية في العراق، تساؤلات ورؤى متبادلة، ندوة المركز، عمان، 2007، ص133.

[3] تركي الفيصل آل سعود، التحديات والأخطار التي تواجه منطقة الخليج العربي، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص.ص2–32.

حل لمعالجة المعضلة الأمنية العراقية من خلال مستويين رئيسيين، وهما: المستوى المحلي، ووفقا لهذا المستوى يجب العثور على طرق ووسائل للجمع بين المجموعات العراقية المختلفة. والمستوى الاقليمي، والذي يجب ان يرافق المستوى المحلي[1].

ثالثاً– مستقبل العلاقات العراقية السعودية

ان التنبؤ بمستقبل علاقات البلدين صعب للغاية، اذ لا يرتبط تحسن العلاقات بينهما على تعديل السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه السعودية، ولا يتعلق برغبة السعودية بطي صفحة الماضي، بل ان موضوع التقارب او التنافر اعمق بكثير من ارادة البلدين ورغباتهما ونواياهم. اذ هناك متغيرين اساسيين لا يمكن التغاضي عنهما في قراءة وتحليل مستقبل علاقات البلدين، وهما المتغير الايراني واثره على صياغة علاقات العراق الاقليمية، والمتغير الامريكي الذي يربط السعودية بمنظومة من التحالفات الاقليمية والدولية والتي قد لا تتوافق مع ما يمثله العراق من وزن في المدرك الايراني.

فبالنسبة لايران فأنها وبعد عام 2003 مارست ادواراً مؤثرة وواضحة في الساحة العراقية، لفرض نفوذها وتعزيز تواجدها في المنطقة، الامر الذي اثر على العلاقات العراقية السعودية بشكل كبير. اذ ترى السعودية نفسها على انها محوراً اساسياً في السياسة العربية، ولهذا فان علاقاتها مع العراق أُخضعت بشكل كبير لرؤيتها لتوجهات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003. فعندما كانت ترى في الحكومة العراقية تحالفاً من الاكراد والشيعة يستبطن نفوذاً ايرانياً كبيراً تسعى السعودية الى تحجيم علاقاتها مع العراق الى ادنى حد ممكن وهو ما انعكس على الدول العربية الاخرى التي حذت حذوها.

اما بالنسبة للولايات المتحدة فأنها تملك تأثيرا كبيراً ومباشراً على صنع القرار الخارجي السعودي، وهي حليف لها، ومن ثم فان هناك امكانية كبيرة في ان تمارس الولايات المتحدة تأثيرا على الدولتين اما تجاه تقوية علاقاتهما او العكس.

وفقا لما تقدم، نرى ان مستقبل العلاقات العراقية السعودية سيتجسد بأحد المشاهد التالية:

1_ مشهد التغيير الجذري في العلاقات: وهو مشهد مستبعد من حيث امكانية وقوع تغيير شامل في سلوك البلدين فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية العالقة بينهما بناءاً على معطيات واقع الحال للبيئة الجيوسياسية الاقليمية. فاحتمالات وقوع هذا المشهد مشروط بانفراج دولي كبير وتحولات اقليمية جذرية من بينها حدوث تغيير في طبيعة الانظمة السياسية للبلدين. لذا فان هذه الاحتمالية الشرطية صعبة التحقيق على المدى المتوسط على اقل تقدير.

[1] قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص98.

2_ مشهد الجمود في العلاقات: وهو مشهد مرجح ايضا لكن بصورة اقل من مشهد التغيير الجذري مع بقاء واقع الحال بين البلدين على اساس احتمالات مشروطة تقول ان الاستقطاب الاقليمي سيتخذ منحى صراعياً قد يطول لفترات قادمة لا سيما ما يتعلق باليمن وسوريا ولبنان وباقي القضايا العالقة الاخرى بين القوى الاقليمية الكبرى والدولية والعظمى، الامر الذي سينعكس على طبيعة العلاقات العراقية السعودية وسيجمدها لفترات زمنية قادمة.

3_ مشهد استمرار تنامي العلاقات: وهو المشهد الذي نرجحه، ويرتكز على ان الحكومة العراقية بدأت تدرك ضرورة الانفتاح على دول الاقليم وخصوصا المملكة العربية السعودية، ولاسيما في المدة الاخيرة حكومتي عبد المهدي ومصطفى الكاظمي وذلك لما له من اهمية في مساعدة العراق على تجاوز ازماته الداخلية والخارجية، و دور في تعزيز الاستقرار الامني والاقتصادي للعراق. كذلك فقد ايقنت السعودية ان سياسة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية تؤدي بطبيعة الحال الى تعزيز العلاقات بين البلدين بالشكل الذي يعزز الحوار والتفاهم حول القضايا المشتركة.

الخاتمة

مرت العلاقات العراقية السعودية بفترات تميزت مرة بالتقارب تارة وبالتباعد تارة اخرى، فبعد أن كانت قبل عام 1990 متميزة وقوية، حدثت قطيعة بينهما بعد ذلك التاريخ، ثم توترت بعد عام 2003 ومن ثم تحسنت بعد وصول حيدر العبادي إلى رئاسة الوزراء في العراق نهاية عام 2014.

وخلال هذه الفترات المختلفة كانت هناك العديد من المقومات والمحددات التي اطرت العلاقات العراقية السعودية . الا ان كلا الطرفين لم يستطيعا تحديد مسار واضح لعلاقاتهما تكون الغلبة فيه للمصالح العليا ونبذ الخلافات جانباً، وهذا يعطينا مؤشرا واضحا على غياب البراغماتية في السياسات الخارجية لكل من العراق والسعودية.

كذلك يمكن القول، ان السياسة الخارجية السعودية خاصة والخليجية عامة لا تنطلق من منطلق محلي داخلي وحاجة لمصالح متبادلة او مصلحة وطنية خاصة، او هي سياسة ذات ابعاد استراتيجية ثابتة، بل هي سياسة متغيرة تتأثر بالوضع الاقليمي والدولي، وهي سياسة اغلبها تابعة لدولة كبرى، لهذا فان سياستها الخارجية تجاه العراق ضمن الفترات الزمنية المختلفة كانت محكومة بالمؤثر الخارجي الولايات المتحدة الامريكية. وان توجه السعودية نحو العراق في الفترة الاخيرة، بات يحظى بدعم الادارة الاميركية

الجديدة التي يبدو أنها خططت لصفحة جديدة مع دول الخليج، بالانفتاح على العراق في مقابل تصعيد امريكا في خطابها حيال إيران.

كذلك ادراك السعودية، ان استقرار العراق هو استقرار لكل الشرق الاوسط، فهو ذو امكانيات بشرية واقتصادية وثقافية كبيرة جدا، وهو ما تدركه كل دول المنطقة وهي بحاجة له في مواجهة الاخطار التي تهدد المنطقة، وتقديم العراق نفسه كقوة إقليمية قادرة على أن تكون رقمًا صعبا في معادلات التوازن في ظل أزمة تعصف بمجلس التعاون الخليجي اليوم والتي تطلبت من السعودية أن ترصد الحلفاء عن الاعداء لغرض هذه المواجهة، والحصول على دعم عربي لها.

على الجانب الاخر، بات صانع القرار العراقي مؤخراً يدرك اهمية تعزيز العلاقات مع دول الجوار وخصوصا السعودية، وذلك للوضع الاقتصادي والسياسي الامني المعقد للعراق. اذ ان هناك تحديات جمة تواجه العراق بعد استعادت المدن من تنظيم داعش الارهابي والتي اغلبها مدمرة بالكامل، وهناك حاجة ماسة الى دعم دولي وعربي لإعادة اعمار المدن والبلدات التي دمرت، وتأهيل البنى التحتية لإعادة الخدمات الأساسية تمهيداً لعودة النازحين واللاجئين الى منازلهم والذين يعدون بمئات الالاف، وتحديات استقلال الاكراد في شمال العراق، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يعانيها العراق، والتوقعات باستمرار انخفاض اسعار النفط، فان العراق يعول على دول الخليج، وفي مقدمها السعودية للمساهمة في هذه الجهود، والوقوف الى جانبها وبدعم عربي واضح لبغداد في مواجهة التحديات الكبيرة.